مشروع الاستجابة للازمة الطارئة في اليمن (الوكالة الامريكية للتنمية)
خلاصة مترجمة لوثيقة المشروع

وصف موجز

يهدف مشروع الاستجابة للازمة الطارئة في اليمن إلى التقليل من أثر الأزمة الحالية على الأسر والمجتمعات المحلية ومساعدتهم على التعافي والانتعاش عن طريق استخدام الأنظمة والقدرات والمؤسسات المحلية لاستعادة ورفع مستوى الوصول الى الخدمات وتوسيع نطاقها على مدى 24 شهرا. يهدف المشروع الى تحقيق نتائج محددة: (1) زيادة فرص التوظيف وسبل معيشة مستدامة خاصة في مجالات التعليم والصحة. (2) إنعاش قطاع الزراعة من خلال دعم سلاسل القيمة الرئيسية.

وكذلك سيساهم المشروع في استعادة سبل المعيشة ورفع مستوى الوصول الى الخدمات من خلال برنامج دعم الصمود في اليمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تفترض نظرية التغيير في المشروع أنه إذا ازدادت الإيرادات وزادت فرص كسب سبل المعيشة بالنسبة للنساء والشباب (بما في ذلك النازحين) ستكون الأسر والمجتمعات اليمنية قادرة على الصمود والتعامل مع تأثيرات الأزمة الحالية وبالتالي يصبحون قادرين على أن يكونوا قادة أقوياء لعملية الصمود وجهود الانعاش. يتكون المشروع من أربع مكونات:

1. تعزيز مهارات النساء والشباب ليتم توظيفهم في مجال التعليم.
2. تعزيز قدرة القابلات والمسعفين لتقديم خدمات صحية خاصة ذات جودة مناسبة.
3. تمكين الصيادين ومزارعي البن والمحاصيل الزراعية من توسيع إنتاجهم عبر تحسين وتطوير سلسلة القيمة باستخدام المدخلات والممارسات الحديثة والمتطورة.
4. التأكد من المتابعة ورفع التقارير والحرص على جودة المشروع.

التحديات التنموية

ادى النزاع الجاري في اليمن الى زيادة في حدة الفقر والضعف في اوساط المجتمع اليمني. في مايو 2015 أدرجت الأمم المتحدة اليمن في المرتبة الثالثة من قائمة الدول التي تعاني من ازمات انسانية واعلنت 10 محافظات يمنية في الدرجة الرابعة من الطوارئ وهو التصنيف الأعلى بين الدول التي تعاني من النزاعات. بحسب تقديرات البنك الدولي فإن حدة الفقر تضاعفت من معدل 34.1% إلى 62%. سجل الاقتصاد انكماشا بنسبة 28% من إجمالي الناتج المحلي وتم تقدير وصول التضخم الى 40%. توقف استثمار القطاع العام في التعليم والصحة مع ازدياد حدة العجز المالي وتوقف تقديم الدعم من المانحين. وقد اعتمدت الدولة في السابق على استيراد 90% من الغذاء الذي تستهلكه وتضررت البلد من الحصار البحري الشديد الذي فرضه التحالف الذي تقوده القوات السعودية. يدور القتال حول مينائي عدن الذين يقعا تحت سيطرة الحكومة والحديدة التي تقع تحت سيطرة القوات المعارضة للحكومة.

ساءت حدة الأزمة منذ انهيار مفاوضات السلام في اغسطس 2016 واستمر النزاع المسلح. يؤثر النزاع حاليا على 22 محافظة من اجمالي المحافظات البالغ عددها 23 محافظة حيث تصل نسبة السكان المحتاجين للدعم (مأوى، مياه واصحاح بيئي، تغذيه، طعام...الخ) إلى 80% بحسب خطة الاستجابة الإنسانية الأخيرة (2017).

تسبب النزاع في تعرض حوالي 11.3% من السكان لصدمة النزوح من أماكن سكناهم بسبب النزاع الذي استمر 23 شهرا. هناك أكثر من 1.9 مليون شخص نازح داخل اليمن في 21 محافظة وما يقارب مليون شخص عادوا الى اماكنهم بعد النزوح او استقروا في اماكن جديدة. أكثر الاحتياجات أولوية بالنسبة للنازحين هي الغذاء وخلق فرص لكسب الرزق والمأوى والحصول على ماء نظيف للشرب والطبخ.

يفتقر حوالي 65% من أصل 27 مليون للأمن الغذائي (30% منهم بحاجة ماسة للغذاء). هذه النسبة زادت بمقدار 20% مقارنة بعام 2016. وصل عدد السكان الذين يفتقرون للأمن الغذائي في اليمن الى 17 مليون (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المرحلة الثالثة - أزمة، التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المرحلة الرابعة - طوارئ) يتوقع ان يصل حوالي 7.3 مليون منهم الى حاجة ماسة للمساعدات الغذائية. سبع محافظات من أصل 22 محافظة تقع تحت تصنيف الطوارئ (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المرحلة الرابعة - طوارئ). هذه المحافظات هي لحج وتعز وابين وصعده وحجه

والحديدة وشبوه، بينما تقع عشر محافظات ضمن التصنيف الثالث اي تصنيف الأزمة (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي المرحلة الثالثة). هذه المحافظات هي عدن وعمران وذمار وصنعاء وأمانة العاصمة وإب ومأرب وريمه والمحويت وحضرموت.

أثر النزاع على حوالي 2.2 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، منهم 500,000 مصابين بسوء التغذية الوخيم. كما حرم حوالي 1.5 مليون من الفئات المهمشة (أرامل وأيتام وذوي اعاقة وكبار السن) من راتب الضمان الاجتماعي الذي كانت تصرفه الحكومة مما أثر بشكل خطير على قدرتهم للوصول إلى الغذاء والاحتياجات الضرورية.

بشكل عام، قلل النزاع من قدرة اليمنيين على الصمود والتأقلم. حيث تواجه حاليا حوالي 75% من الأسر أسوأ الأوضاع الاقتصادية مقارنة بوضعهم قبل الأزمة خاصة مع زيادة الأسعار بنسبة 40% وكذلك ضياع فرص العمل ومصادر الدخل بسبب النزاع وانقطاع الرواتب. يعاني أكثر من 80% من الشعب اليمني من الديون و50% منهم يشترون المواد الغذائية بالدين الآجل. تطبق أكثر من 60% من الأسر استراتيجيات سلبية في طرق الاستهلاك بسبب عدم دفع مرتبات الموظفين الحكوميين.

سيؤدي الوضع المتردي للخدمات الصحية في اليمن إلى كارثة من حيث عدد الوفيات الناتجة عن سوء التغذية وتفشي الأمراض. أكثر من نصف المرافق الصحية في البلاد توقفت عن العمل وهناك عجز كبير في المستلزمات الطبية مما صعّب امكانية تزويد المرضى بالخدمات المناسبة في الوقت المناسب وخاصة اولئك الذين يعانون من الأمراض المزمنة وسوء التغذية الحاد والكوليرا. سبب توقف صرف المرتبات منذ اكتوبر 2016 الى تعثر أكثر في تقديم الخدمات الصحية (أكثر من 45% من المرافق الصحية لا تعمل) مع وجود نقص في عدد الموظفين الصحيين المؤهلين خاصة في المناطق الريفية وأصبح العمال المحليين ذوي القدرات المحدودة غير قادرين على التأقلم مع الأزمة وتقديم الخدمات الصحية بسبب انعدام الامن وتوقف صرف مرتباتهم وعدم وجود الكهرباء وتدمر البنية التحتية. اما بالنسبة لشريحة الشعب الفقيرة والمهمشة التي لا تملك أي شبكة أمان، فإن تكلفة الوصول للخدمات الطبية غير ممكنه لها إطلاقا.

أثبتت الأنشطة الحالية التي يتم تنفيذها بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن أنها تتناسب بشكل كبير مع احتياجات الشعب اليمني في مجالات التعليم والدعم النفسي للأسر المتضررة وتعزيز وصول الخدمات الصحية عبر القطاع الخاص وكذلك دعم منتجي البن والمزارعين والصيادين لزيادة قدرتهم الإنتاجية للمساهمة في عملية بناء الصمود المجتمعي والاستجابة لمخاطر المجاعة. ومن المهم زيادة دعم وتقوية واستكمال الأنشطة الجارية وفي نفس الوقت زيادة الاستهداف حاليا أمر بالغ الأهمية آخذين بعين الاعتبار زيادة احتياجات وهشاشة الشعب.

ساءت حدة الأزمة منذ انهيار مفاوضات السلام في اغسطس 2016 واستمرار النزاع المسلح وبهذا فان النطاق الحالي للمشروع الرئيسي غير كافي لتغطية الاحتياجات الهائلة على ارض الواقع.

كان للأزمة اثرا مدمرا على اقتصاد اليمن والذي كان متدهورا اساسا حتى قبل النزاع. وحسب تقارير البنك الدولي للعام 2015، تقلص الاقتصاد بنسبة 28% من اجمالي الناتج المحلي بينما قدر التضخم بنسبة 40%. أصبحت الاموال العامة تحت ضغط شديد. ووصل العجز المالي الى ما يقارب 11% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2015. لم تكفي الموارد المالية للعام 2015 سوى للرواتب الأساسية للموظفين وتسديد الفوائد. تم تأجيل برامج التنمية والاستثمارات العامة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم. في ظل أزمة السيولة التي تعيشها البلاد، قام الرئيس هادي بإصدار قرار باستبدال محافظ البنك المركزي ونقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن. وكذلك بسبب مشكلة السيولة، توقف صرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية[1]. كما اوقف شركاء رئيسيين في عملية التنمية تمويل مشاريعهم التنموية وحولوها الى مشاريع طوارئ ومشاريع إغاثية عقب اندلاع المواجهات العسكرية في مارس 2015 وتوقف صرف رواتب الموظفين سبب انهيار الخدمات الصحية مما زاد العبء على جهود الاستجابة الانسانية وأنشطة دعم صمود الشعب.

يعاني حوالي 14.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. كما ان ضعف الخدمات الصحية قد يؤدي إلى كارثة فيما يتعلق بعدد حالات الوفيات الناتجة عن تفشي سوء التغذية. وفي الوقت الحالي، تكافح وزارة الصحة بمساعدة شركاء دوليين تفشي وباء الكوليرا. يحتاج حوالي 3 مليون طفل تحت سن الخامسة وامرأة حامل أو مرضعة الى خدمات علاجية للوقاية من سوء التغذية بينما يعاني حوالي 1.3 مليون طفل تحت سن الخامسة فعليا من سوء التغذية منهم 370 ألف يعانون من سوء تغذية حاد ووخيم وهذا يعتبر ضعف عدد الحالات قبل اندلاع الأزمة. تشير التوقعات المبدئية لكتلة الغذاء في اكتوبر 2016 أن

1 رئيس الوزراء اليمني يعلن في بداية نوفمبر ان البنك المركزي في عدن سيبدأ بصرف الرواتب في تسع محافظات. نفس الشئ يحدث في صنعاء حيث بدأ بعض الموظفين باستلام راتب جزئي في القليل من المناطق.

حوالي 4.5 مليون طفل وامرأة حامل ومرضعة بحاجة لمعالجة سوء التغذية أو لخدمات الوقاية منها. زاد عدد الناس المحتاجون للمساعدات بنسبة 14.8% مقارنة بعام 2014. سوء التغذية الحاد الوخيم يقضي على ذكاء الأطفال ويجعلهم عرضة للموت أكثر بتسع مرات مقارنة مع أقرانهم الأصحاء وهذا يشكل خطرا كبيرا على مستقبل التنمية الانسانية في اليمن.

كذلك يقدر عدد الشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على مياه صحية نظيفة وخدمات صرف صحي ب 19.4 مليون، بينما هنالك حوالي 14.1 مليون شخص لا يستطيعون الحصول على خدمات رعاية صحية مناسبة.

يعاني الاطفال خاصة من ضغط نفسي كبير وأدت أوضاع الحرب وانعدام الامن إلى خروج حوالي 1.8 مليون طفل[2] من المدارس. يقدر عدد النازحين داخل البلاد ب 2,007,216 مليون موزعين على 21 محافظة. 50% منهم متمركزين في محافظات حجه وتعز وأمانة العاصمة وصنعاء. قدرت فرق العمل المعنية بحركة السكان عدد العائدين من النزوح بحوالي 1,027,674 مليون، موزعين على 19 محافظة أغلبهم عاد إلى تعز وعدن وأمانة العاصمة.

زاد عدد النازحين إلى أكثر من 2 مليون تم استقبالهم من قبل المجتمعات المحلية. بحسب آخر تقديرات لفرق العمل المعنية بحركة السكان في يناير 2016، عاد حوالي 1,027,000 شخص من النزوح الى اماكن إقامتهم الاعتيادية في جميع انحاء اليمن بزيادة تعادل 32% مقارنة بشهر ابريل 2016. تمثل الأسر التي تعيلها نساء 50% من المجتمعات النازحة وهذا يعتبر أحد التحديات.[3] تحتاج الأسر والمجتمعات والمؤسسات الخاصة والعامة إلى الدعم لتكون قادرة على التأقلم والصمود للسير نحو التعافي والسلام.

الاحتياج الضخم للمساعدات الإنسانية يضع عبء كبير على الاستجابة الانسانية وعلى وكالات التنمية المفتقرة للتمويل (حاليا 50% فقط من أنشطة الاستجابة ممولة) وقد وصل صمود الشعب اليمني منتهاه.

يقدم الجدول أدناه نظرة عامة على التعديلات التي أدخلت على التمويل الإضافي في ظل الاحتياجات وكذلك القدرة على ايصال المساعدات الانسانية المطلوبة اكبر من نطاق مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن لذلك ونتيجة للأداء المرضي للمشروع منذ توقيع الاتفاقية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في ديسمبر 2016، وافقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تقديم دعم قدره 5,212,420 مليون دولار امريكي لزيادة الاستجابة الطارئة عن طريق زيادة الدعم لعدد أكبر من المدرسين والعمال لتقديم خدمات الدعم النفسي للطلاب في المناطق المتأثرة بالنزاع، وكذلك توسيع قدرات مزودي الخدمات الصحية والقابلات لتغطية حاجة المجتمع وايضا المساعدة في تسهيل الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم الدعم لمؤسسات التمويل الصغرى.

2 هذا العدد لا يتضمن عدد الأطفال الذين خرجوا من المدارس قبل الأزمة ويقدر عددهم ب 2 مليون.

[3] فرق العمل المعنية بالسكان في اليمن : لوحة المعلومات الثانية عشر (يناير 2017)

الجدول ادناه يعرض التعديلات المقترحة للدعم الاضافي في مستند المشروع الرئيسي للاستجابة للأزمة الطارئة:

الرقم	مكونات مشروع الاستجابة الطارئة	التغيرات تحت الموارد المالية الإضافية			تفاصيل
		المكونات الفرعية	نعم	لا	
1	التحديات التنموية	التحديات التنموية		X	
2	الاستراتيجية	الاستراتيجية العامة		X	
		نظرية التغيير		X	
		منهجية المشروع		X	
3	نتائج وشراكات	النتائج المتوقعة		X	بعض النتائج العامة المتوقعة: توسيع الدعم لمزودي الخدمات الصحية عبر دعم القطاع الخاص (سواء أفراد او مؤسسات) تحت المخرج الثاني سيتم تنفيذه من قبل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وكذلك في المكون الفرعي تحت المخرج الثالث دعم مؤسسات التمويل الصغرى لتسهيل الخدمات المالية للمشاريع المتوسطة والصغيرة في قطاعات مثل القطاع الزراعي . المصادر المالية اللازمة ارتفعت إلى 11.2 مليون دولار مع الاخذ بعين الاعتبار أن نهاية المشروع ستكون 28سبتمبر 2018. طرق الاستهداف تبقى كما هي مع زيادة ايضاح معايير الاستهداف لكل مخرج من المخرجات وكل مكون مذكور في قسم الاستهداف في الأسفل.
		المصادر اللازمة لإنجاز النتائج المتوقعة	X		
		الأطراف المسئولة		X	
		المخاطر والتوقعات		X	
		اشراك الجهات ذات العلاقة	X		
		آلية تقديم الشكاوى		X	
		الاستدامة والتوسع		X	
4	إدارة المشروع	اسلوب التنفيذ		X	تغيير فريق ادارة المشروع (فريق المشروع وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي دعم جزئي مشترك)
		فريق إدارة المشروع	X		
		متابعة المشروع		X	
		المراجعة الحسابية للمشاريع		X	
		تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية		X	
5	نتائج إطار العمل	المخرجات والنتائج		X	مراجعة المؤشرات والمستهدفين بما يتناسب مع زيادة الدعم.
		المؤشرات والأهداف	X		
6	المتابعة والتقييم	خطة المتابعة		X	
		خطة التقييم		X	

7	خطة العمل المتعددة السنوات	خطة العمل متعددة السنوات لكل مخرج	X		تغيير ميزانية خطة العمل متعددة السنوات لكل مخرج على حده بما يتناسب مع النطاق الخاص بزيادة الدعم والتغييرات في فريق إدارة المشروع والنفقات التشغيلية.
8	ترتيبات الإدارة والتنظيم	هيكل مجلس إدارة المشروع		X	
		آلية الإدارة		X	
9	السياق القانوني وادارة المخاطر	السياق القانوني وادارة المخاطر		X	
10	المرفقات	تقرير ضمان جودة المشاريع		X	مرفق رقم 1: نفقات خطة العمل متعددة السنوات. مرفق رقم 2: المعايير الاجتماعية والبيئية المختارة يتم مراجعتها لتعكس مخاطر المعايير واجراءات التخفيف منها بشكل أفضل. التحقق من جودة المشروع وتحليل المخاطر واجراءات التخفيف منها يتم عكسها جميعا على المشروع بعد زيادة الدعم.
		اختيار المعايير الاجتماعية والبيئية	X		
		تحليل المخاطر		X	

الاستراتيجية

ستظل نظرية المشروع المتعلقة بالتغيير كما هي والأموال الاضافية ستستخدم لبناء قدرات مدرسين وأخصائيين مجتمعيين لتزويد الطلاب والمجتمعات المتأثرة من الحرب بالدعم النفسي اللازم. وكذلك ستستخدم لدعم مقدمي خدمات الرعاية الصحية اللازمة ومؤسسات التمويل الصغرى لتغطية حاجة مجتمعاتهم بشكل أكثر فاعلية. كما سيتم تشجيع المرأة على المشاركة في جميع انشطة المشروع حيث تم تصميم أنشطة المشروع خاصة المتعلقة بالصحة وزراعة البن بحيث تناسب مشاركة المرأة أكثر من الرجل. بينما بعض الانشطة الاخرى مثل التدريس والصيد فمن الصعب اشراك عدد كبير من النساء فيها لأن هذه الانشطة بطبيعة الحال يسيطر عليها الرجال وتدخلات المشروع صممت لتناسب البناء الحالي للمجتمع. ولكن سيتم دعم المرأة في اي نشاط تشارك فيه مثل صناعة الشباك وانتاج الطعام فيما يتعلق بالصيد وبالنسبة للتدريس سيتم تخصيص حصص للنساء بنسبة 20%. وبالمثل سيتم الاخذ بعين الاعتبار مشاركة الفتيات والشباب في مكونات المشروع المختلفة.

النتائج والمشاركات

بخصوص النتائج المتوقعة للمخرجات الأربعة الرئيسية[4] سوف تبقى كما هي لكن الأنشطة الفرعية ستضاف لكل خطة تم وضعها بحسب التمويل الاضافي. الأنشطة الإضافية لكل مخرج رئيسي ستكون كالتالي:

1- أنشطة المخرج الاول: تعزيز مهارات النساء والشباب للعمل في مجال التعليم.
يركز هذا المخرج على تدريب 5,250 معلم وأخصائي اجتماعي لتغطية الاحتياجات الملحة والفجوات التي طرأت على وضع الخدمات التعليمية وساءت حالتها نتيجة للنزاع القائم بما في ذلك تطوير المهارات الحياتية مثل المهارات الاساسية للقراءة والكتابة والحساب خصوصا عند الاطفال. ضمن التمويلات الإضافية، سوف تركز الانشطة على رفع قدرات النساء والشباب (المعلمين الرسميين وغير الرسميين) المشتركين في قطاع التعليم ضمن تدخلات برنامج الامم المتحدة الانمائي الحالية.

سيعمل المقترح على دعم رفع قدرات المعلمين في المدارس من اجل الاتي:(1) إدراك علامات الصدمة النفسية لدى الطلاب، (2) القدرة على الاستجابة للاحتياجات النفسية بشكل كافي بالنسبة للأطفال والاسر المتأثرة من النزاع والحالات التي تحتاج إحالة لخيارات المعالجة الملائمة في المرافق الصحية القريبة. الأنشطة الإضافية سوف تضم 1,100 معلم سيتم تدريبهم في مجال الاحتياجات النفسية.

2- أنشطة المخرج الثاني: تعزيز قدرات القابلات والمسعفين لتقديم خدمات صحية خاصة ذات جودة مناسبة.
بالإضافة إلى اكمال التدريب والدعم المقدم للقابلات والمسعفين (بأجمالي 430 ذكر و570 أنثى) ضمن الدعم المالي الرئيسي سيتم أيضا تنفيذ المكون الثانوي الثاني ضمن الدعم المالي الثانوي (2,2 من مؤسسات التمويل الاصغر ساهمت واستجابت بشكل فعال في دعم المرافق الخاصة للخدمات الصحية) سوف يوسع الدعم للمشاريع المتوسطة والصغيرة فيما يتعلق بمرافق الرعاية الصحية الخاصة لضمان استمرارية هذه المؤسسات التي تشارك في إنعاش القطاعات الهامة مثل قطاع الخدمات الصحية. سيعمل هذا المخرج على (1) زيادة دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للأفراد مقدمي الرعاية الصحية الخاصة والقابلات، (2) دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة في مجال الرعاية الصحية (بما في ذلك دعم مزودي الخدمة وكذلك المستلزمات الصحية مثل الادوية والمعدات الطبية الرئيسية والتي تعتبر هامة لتأثيث المرافق الصحية وكذلك تقديم الدعم للمستشفيات الخاصة لضمان استمرارية عمل هذه المستشفيات في تزويد المرضى بالخدمات اللازمة في الاماكن المتفرقة من اليمن).

3- أنشطة المخرج الثالث: تمكين الصيادين ومزارعي البن والمحاصيل الزراعية من توسيع إنتاجهم عبر تحسين سلاسل القيمة باستخدام المدخلات والممارسات الحديثة والمتطورة.
يستهدف التمويل الرئيسي 3,322 صياد سمك ومزارعين (بن ومحاصيل) بإقامة تدريب مباشر لهم ودعمهم لاستمرار وتطوير عملهم. التمويل الاضافي أضاف مكونات فرعية أخرى (3.2 مشاريع صغيرة ومتوسطة استفادت من دعم مؤسسات التمويل الأصغر) هدفها التأكد من ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مزارعين، منتجي بن، صيادين، مزودي الخدمات لصحية في القطاع الخاص) التي تم دعمها من قبل مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة استفادت من الوصول للدعم المادي لأنشطة بناء

[4] بحسب التعليمات المقدمة من المكتب الرئيسي و والمركز العالمي للخدمات المشتركة بخصوص اي دعم مقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يجب أن ينطبق على معايير أطلس ضمن المخرج الاول لذلك تم عكس المخرجات الأربعة كأنشطة مخرجات رئيسية

الصمود. سيتم تقديم الدعم لقطاع التمويل الاصغر عبر المنح التي سيتم تزويدها لمؤسستي تمويل أصغر والتي ستستخدم لإعطاء القروض. عملية إعطاء القروض ستتم إدارتها بواسطة وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر بالصندوق الاجتماعي للتنمية. بالإضافة إلى ذلك سيدعم المخرج بناء القدرات لسبع مؤسسات تمويل أصغر بما في ذلك تقوية نظم المعلومات الادارية) وكذلك تعزيز نظام حماية بيانات العميل (خاصة فيما يتعلق بالصيرفة المتنقلة) عبر تقديم معدات بصمة الاصبع أوالعين. هذا المكون الفرعي سيقوم ايضا بتزويد منح فرعيه لمؤسسات التمويل الصغير لتوسيع نطاق خدماتهم الى مواقع جديدة لزيادة قاعدة عملائهم وقدرتهم على الوصول للخدمات المالية. هذا بالإضافة الى تطوير الخدمات المالية في الارياف والمنتجات الزراعية التي تغطي احتياجات عملاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل لتساعد على الاستجابة لأزمة الغذاء الحالية. من المتوقع أن تستفيد جميع مؤسسات التمويل الاصغر السبع الشريكة من المنح الاضافية. كجزء من تطوير منتجات جديدة، سيتم أيضا تزويد مؤسسات التمويل الاصغر بمنح للبدء باختبار هذه المنتجات. سيتم أيضا تقديم الدعم لشبكة التمويل الأصغر اليمنية للاستمرار في عملهم بتزويد الدعم التقني للقدرات لأفراد مؤسسات التمويل الاصغر عبر تقديم التدريبات والدراسات وورش العمل وغيرها.

4 - أنشطة المخرج الرابع: المتابعة ورفع التقارير والحرص على جودة المشروع.

وظف برنامج الأمم المتحدة الانمائي طاقم متخصص للمتابعة وضمان الجودة وللحرص على ايصال النتائج المرجوة في الوقت المحدد كما تم التخطيط له في خطة عمل المشروع. سيحرص ايضا فريق المشروع على تنفيذ منهجية المشروع في سياق النزاع السياسي الحاصل والتأكد من التقليل من المخاطر لخلق بيئة مناسبة لتنفيذ الأنشطة. سيلتزم فريق المشروع بمستلزمات المتابعة ورفع التقارير لضمان الشفافية التامة والالتزام بالأمانة المهنية. يتضمن هذا المتابعة والتقييم ومراجعة الحسابات من قبل الطرف الثالث. سيقوم المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بمتابعة وتقييم فريق المشروع والحرص على التنسيق المؤسسي مع البنك الدولي وحكومة اليمن ونظام الامم المتحدة ومع السلطات المحلية والشركاء الدوليين والجهات ذات العلاقة لتمكين اتساق وتعاون المشروع مع مبادرات اوسع نطاقا. سيقدم كذلك المكتب الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة خدمات الدعم التنفيذي فيما يتعلق بالمشروع الذي يحتوي على الادارة المالية والمشتريات (تعاقد) والادارة وموارد بشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وادارة المخاطر الامنية. كما وسيقدم مقر برنامج الامم المتحدة الانمائي رقابة مشتركة ودعم إداري بما في ذلك الامور المالية والموارد البشرية والمراجعة والتحقيقات.

المصادر اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة

رفعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم بمقدار 5.2 مليون دولار امريكي (ليصبح مجموع الدعم 11.2 مليون) لتنفيذ المشروع المخصص لتنفيذ المخرجات الرئيسية الأربعة عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية كطرف مسئول بينما سيعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي بإدارة المتابعة وضمان جودة المشروع. فترة المشروع الجاري ستظل كما هي حيث سينتهي في 28 سبتمبر 2018. برنامج الامم المتحدة الانمائي التزم بتوفير الموارد لصياغة المشروع مع التمويل المضاف. بالإضافة الى ذلك، سيكفل برنامج الامم المتحدة الانمائي إدارة متفرغة ذات قدرات عالية للعمل في المكتب الرئيسي ليتمكنوا من تقديم المتابعة والتقييم اللازمين وضمان جودة المشروع.

مشاركة الجهات ذات العلاقة

الفئات المستهدفة

سيستهدف المشروع بعد دمج كلا من الدعم المالي الرئيسي والاضافي حوالي 11,008 مستفيد بشكل مباشر وسيدعم 10 شركات رائدة في مجال الرعاية الصحية وسبع من مؤسسات التمويل الأصغر للمساعدة على استمرارية وتوسيع خدماتهم. سيتم تنفيذ المشروع في جميع أنحاء البلاد في الاماكن التي يسمح الوضع الأمني فيها للأطراف المسئولة والشريك الثالث المحايد للمتابعة بالتنفيذ. سيأخذ اختيار المناطق الجغرافية بعين الاعتبار المناطق التي تقع ضمن مؤشر الإغاثة[5] والتي تتضمن مؤشراتها الفقر وانعدام الامن الغذائي وكذلك حركة المواطنين (النزوح والعودة) والاحتياجات الطارئة. نظرا للقطاعات المختلفة، والاحتياجات لكل مجموعة مستهدفة، سيتم عمل دراسة احتياج للاستهداف والمعايير تحت كل نشاط لمعرفة المحافظات والمديريات المناسبة بشكل أكبر والمحتاجة أكثر لتنفيذ التدخلات فيها.

النشاط الاول يركز عل التدريس والدعم النفسي وبالتالي سيتم اختيار المديريات المستهدفة بناء على 1) توافر البيانات التعليمية على مستوى المديرية (معدل الالتحاق، الفجوة بين معدل التحاق الذكور والاناث، معدل الأمية، معدل التكرار)، (2) عدد المدارس او مراكز محو الامية التي تعمل في المديرية (لا يقل عن 20 مدرسة ومركز محو أمية)، (3) عدد

[5] المعدل الحالي للمديريات والمحافظات تم بناء على مؤشر الاغاثة والذي تم جمعه من تقارير الامم المتحدة التالية: تقرير فرق العمل المعنية بالسكان 13 مارس 2017, تقرير الامن الغذائي مارس 2017 للمحافظات و يونيو 2017 للمديريات في آخر تقرير كان موجودا حينها , وتقرير الاحتياجات الطارئة (يناير 2017).

المدرسين الذكور والاناث في المدارس (لا يقل عن 140 معلم)، (4) المدارس العاملة و (5) الاولوية تعطى للمديريات بحسب مؤشر الاغاثة. سيتم اختيار المناطق الجغرافية والأفراد المستفيدين بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وكذلك كتلة التعليم بقيادة منظمة اليونيسيف لتجنب التكرار والتأكد من تكامل الجهود قدر الامكان.

الاستهداف في النشاط الثاني سيتم التعامل معه بطريقتين حيث يوجد هناك مكونين فرعيين تحت هذا النشاط. الاول مرتبط بالتدريب الصحي للقابلات والمسعفين والذي سيأخذ بعين الاعتبار: 1) عدد مرافق الرعاية الصحية الاولية التي تعمل في العزلة، (2) عدد القابلات والطاقم الصحي المتواجد في المديرية، (3) عدد القابلات غير المتدربات على الرعاية المنزلية والرعاية الصحية المجتمعية التي تهتم بالأمهات والاطفال الرضع، و(4) عدد الكادر الطبي الغير مدرب في مجال الإدارة الشاملة لأمراض الاطفال. بينما المكون الفرعي الثاني لدعم مزودي الخدمات الصحية سيستهدف المناطق التي لم يتم تغطية الاحتياجات فيها وفي نفس الوقت هناك مزودي خدمات صحية من القطاع الخاص على استعداد للاستثمار حيث سيكون الدعم بناء على تشارك التكاليف بقيادة مؤسسات التمويل الأصغر والتي سيتم دعمها من قبل المشروع. سيتم عبر المكون الفرعي القيام بمسوحات لتحديد مؤسسات التمويل الاصغر والمديريات من المحافظات التي تم تحديدها لتنفيذ المشروع (صنعاء، أمانة العاصمة، عدن، الحديدة، حضرموت، إب، ذمار، عمران، حجه، المحويت، لحج، الضالع وأبين) والتي تم اختيارها بناء على وجود وتركز نساء الاعمال والشركات الرائدة في مجال الصحة في كل منطقة. سيتم إعطاء الاولوية في النشاط الثاني قدر الامكان للمديريات الموجودة ضمن مؤشر الاغاثة الذي وضع من قبل منظمة الصحة العالمية لتسهيل الوصول للخدمات الصحية لاستكمال المشاريع التي تنفذ في الوقت الحالي مثل مشروع منظمة الصحة العالمية- اليونيسف الممول من قبل البنك الدولي لدعم القطاع الصحي والتدخلات من قبل شركاء كتلة الصحة.

النشاط الثالث له معايير مختلفة اعتمادا على القطاعات والجماعات المختلفة التي سيتم دعمها. فيما يتعلق بنشاطات الصيد سيتم تنفيذها في المناطق حيث يتركز فيها الصيادين ويتوفر بها شركاء فاعلين في قطاع الاحتياجات الطارئة (مثل التعافي من اعصار التشابالا). أنشطة المزارعين تستهدف مزارعي البن، وسيتم اختيار المناطق بناء على كثافة انتاج البن. كذلك سيتم الاختيار بناء على عدد مزارعين البن وستعطى الاولوية للعزل التي بها مؤسسات انتاج فعالة. معيار الاستهداف في أنشطة (الطاقة الشمسية للزراعة) تعتمد على البستنه وزراعة الحبوب التي تتم في المنطقة بالإضافة الى معدل الفقر وتركز النازحين المشار اليه في مؤشرات الاغاثة. فيما يتعلق بالمكون الفرعي لمؤسسات التمويل الأصغر سيستهدف الدعم سبع مؤسسات تمويل صغرى يتم اختيارها بناء على منح البنك الدولي بحسب احتياجهم للدعم بسبب النزاع المستمر. سيزيد الدعم المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من قدرة هذه المؤسسات على تزويد الخدمات المالية اللازمة للمشاريع الاصغر والصغرى والمتوسطة والتي كانت ايضا متضررة بسبب النزاع وبحاجة للدعم من اجل النجاة والبقاء.

فيما يلي المحافظات والمديريات التي تم ترشيحها من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية وتم قبولها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتكون لها الاولوية لتنفيذ التدخلات فيها. (يستثنى من ذلك المكون الفرعي من النشاط الثاني المتعلق بمزودي الخدمات الصحية وكذلك المتعلق بمؤسسات التمويل الاصغر وهي الانشطة الجديدة حاليا والتي مازالت بحاجة إلى دراسة احتياجات لتحديد المستهدفين):

المحافظة	المديريات المقترحة بحسب كل نشاط (المكون)		
	التعليم	الصحة	سلاسل القيمة والطاقة الشمسية
البيضاء	الزاهر	مسوره، الصومعه، الزاهر، البيضاء، ناتع، مكيراس، السواديه، ردمان، العريش، رداع، الطفه، الشريه، الملاجم، الصباح، الرياشيه، القريشيه، ولد ربيع، ذي ناعم	
الضالع		الضالع، قعطبه، الشعيب، الحصين، الازراق، جحاف، الحشاء، جبن، دمت	
الجوف		برط، الرجوزه، خراب المراشي، الزاهر، الحميدات، المطمه.	
المحويت		الرجم، ملحان، جبل المحويت، الخبت، المدينة، بني سعد، ملحان	

أمانة العاصمة		المستشفى الجمهوري، مديرية التحرير، مستشفى الشيخ زايد، مديرية بني الحارث، مستشفى 48، مديرية السبعين، مستشفى السبعين، مديرية السبعين	
عمران		مدينة عمران، صوير، شهاره، قفلة عذر، العشاش، ظليمة حبور، المدان، حرف سفيان، حوث، بني صريم، ذيبين، السوده، مكتب الصحة بعمران، حبور ظليمه، السوده، ريده، مسور	
ذمار		عنس، ميفعة عنس، الحدا، جهران، ضوران، المنار، جبل الشرق، عتمه، وصاب العالي، وصاب السافل، مغرب عنس، ذمار،	مغرب عنس، ضروان عنس
حضرموت	بروم ميفع	حجر، المكلا، الشحر، بروم ميفع، غيل باوزير، الريده، قصيعر، الريده، الديس الشرقيه، غيل بايمين.	المكلا، الشحر
اب	السبره، المخادر	المشنه، الظهار	المخادر، القفر
مأرب			
ريمه		الجبين، مزهر، الجعفرية، كسمه، بلاد الطعام، السلفية	
شبوه	عتق ونصاب	عتق، جردان، الصعيد، عسيلان' حبان' الروضة، عرماء، ميفعه، نصاب	
محافظة صنعاء			
صعده	مجز، الصفراء، ساقين، وحيدان		
المهرة			
عدن			
تعز	خدير والمسراخ		
حجه			
الحديده			
أبين			
لحج	الحد والمسيمير		